



بحوث فقهية وأصولية فصلية محكمة

السنة الخامسة الرقم المسلسل السابع عشر: شتاء ١٣٩٨ شمسي

مكتب التبليغ الإسلامي حوزة قم العلمية فرع خراسان رضوي
(مركز الآخوند الخراساني ❁ التخصصي)

المدير المسؤول: مجتبیٰ إلهي الخراساني

رئيس التحرير: حسين ناصري مقدم

المساعد التحرير: بلال شاکري

أعضاء هيئة التحرير:

أبو القاسم عليدوست (أستاذ البحث الخارج والأستاذ بمعهد الثقافة والفكر الإسلامي)

أحمد مبلغی (أستاذ البحث الخارج والأستاذ المشارك بجامعة المذاهب الإسلامية)

مهدي مهريزي (الأستاذ المشارك بجامعة آزاد الإسلامية)

سعيد ضيائي فر (أستاذ البحث الخارج والأستاذ المشارك بمعهد العلوم والثقافة الإسلامية)

السيد عباس صالحی (الأستاذ المساعد بمعهد العلوم والثقافة الإسلامية)

محمد حسن الحائري (أستاذ في جامعة فردوسي بمشهد المقدسة)

حسين ناصري مقدم (الأستاذ في جامعة فردوسي بمشهد المقدسة)

مجتبیٰ إلهي الخراساني (أستاذ البحث الخارج في حوزة خراسان العلمية و الأستاذ المساعد بمركز الآخوند الخراساني التخصصي)

سكرتير التحرير والتنفيذي: السيد مصطفى إختراعي الطوسي

المحرور: عبد الله غلامي (الأستاذ المساعد بجامعة الرازي كرامناشاه)

ترجمة الملخص (إلى العربية): سليمان سليمان

ترجمة الملخص (إلى الإنجليزية): إبراهيم داوودي (الأستاذ المساعد بجامعة باقر العلوم ❁)

التصميم: حامد إمامي

الطباعة والتجليد: مؤسسة بوستان كتاب

إستناداً إلى ترخيص رقم ٣٣٧ بتاريخ ٢٨ / ٠١ / ١٣٩٨ شمسي من قبل مجلس إعطاء الرخص والمنح العلمية للمنشورات والدوريات الحوزوية، تم تمديد صلاحية فصلية بحوث فقهية وأصولية التي نالت مؤخراً على مرتبة العلمية المحكمة

القاعدة الأولى في حجة السيرة العقلانية الجديدة في غير العبادات^١

سعيد ضيائي فر^٢

الملخص

عند البحث في حجة السيرة العقلانية نجد أنه لا خلاف بين العلماء في حجة هذه السيرة التي كانت موجودة في زمن المعصوم عليه السلام وأيدها المعصوم عليها السلام، كما أنه لا شك في حجيتها إذا ما أمضاها المعصوم عليه السلام أو لم يردع عنها، على الرغم من أن عددًا قليلًا من العلماء ذهب للقول بعدم كفاية عدم الردع؛ واشترط لزوم الإمضاء لإثبات الحجية.

بحوثٌ فقهيةٌ واصليةٌ
السنة الخامسة
الرقم المسلسل السابع عشر
شباط ١٣٩٨ شمسي

١٦٤

ولكن هناك سؤال يطرح حول حجية السيرة العقلانية بعد زمن المعصوم ودليل هذه الحجية، ويتناول بحثنا المسألة الأخيرة، ويرى الباحث أن القاعدة الأولى في السير العقلانية العامة في مجال غير العبادات (الأحكام الإمضائية) هي الحجية، وأن القول بعدم الحجية هنا يحتاج إلى دليل معتبر، وقد منّا في البحث مجموعة من الأدلة تثبت ما اخترناه؛ ونرى أنه يمكن الثقة بأكثر هذه الأدلة، وعليه قمنا بأسلوب علمي بالإجابة عن الإشكالات عليها، نعم في بعض الأدلة إشكالات صحيحة وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في إثبات المدعى.

الكلمات المفتاحية: السيرة العقلانية، الدليل، الحجية، ردع الشارع، القاعدة الأولى، غير العبادات.

١. تاريخ الإستلام: ١٤٤٠/٠٥/٢٦هـ؛ تاريخ القبول: ١٤٤٠/٠٨/٢٦هـ.

٢. الأستاذ المساعد في المعهد العالي للعلوم والثقافة الإسلامية بقم؛ البريد الإلكتروني: ziyaei.saeid@isca.ac.ir

الإمكانية الفقهية والأصولية للتبعيض في حجية الخبر^١

مصطفى فرع شيرازي^٢
محمدتقي فخلعي^٣
منصورة بكائي^٤

الملخص

من مسائل بحث حجية الخبر الواحد التي لم يُشر إليها في الكتب الأصولية ولم تحظى بشكل مستقل أو ضمني بفصل أو بحث خاص هي مسألة التفكيك بين فقرات رواية واحدة من ناحية الحجية؛ فأحياناً يكون لدينا رواية قد سقطت حجية جزء أو أجزاء منها لأسباب مختلفة، وجزءها الآخر يكون صحيحاً يمكن التمسك به، ونعمل في هذا البحث على الإجابة عن السؤالين التاليين:

ما هي الصور التي ظهرت فيها مسألة الاختلاف بين فقرات الرواية الواحدة في المباحث الفقهية والأصولية من ناحية الحجة وعدم الحجة؟

ملخص

١٦٥

هل قبل العلماء بهذا التفكيك والتبعيض بين مدلولات الرواية الواحدة، وهل هذا الأمر ممكن بنظرهم؟

ولكي نحصل على أجوبة وافية لهذين السؤالين قمنا بمنهج مكتبي بتتبع مضامين الكتب الفقهية والأصولية؛ وكانت النتيجة أنّ القائمين بإمكانية التبعيض بين الفقهاء هم أكثر عدداً وأقوى دليلاً، كما يُرى القول بإمكانية التبعيض في آراء وأبحاث الأصوليين بشكل غير مباشر.

الكلمات المفتاحية: التبعيض، التفكيك، الخبر، الحجية، المحتوى، بطلان، التعارض.

١. تاريخ الإسلام: ١٤٣٩/٠٦/٢٩؛ تاريخ القبول: ١٤٤٠/٠٨/٢٦.

٢. طالب في المرحلة الدكتوراه في فرع الفقه ومباني الحقوق الإسلامية بجامعة فردوسي مشهد: البريد الإلكتروني: mostafashirazi334@yahoo.com

٣. أستاذ الفقه ومباني الحقوق الإسلامية بجامعة فردوسي مشهد: البريد الإلكتروني: fakhlai@ferdowsium.ac.ir

٤. مدرس بجامعة پیام نور في كرمان: البريد الإلكتروني: bokaei_2@yahoo.com

معايير هيكلية علم الفقه ومؤشرات تقييمه^١

السيد محمد رضي آصف آكاه^٢ (إشكوري)

الملخص

تم عملية بناء هيكلية علم الفقه وفق معايير مختلفة، ويوجد على الأقل ثلاثة معايير لهذه الهيكلية؛ هي التالية: المعيار المنطقي، معيار فلسفة الفقه، المعيار الفقهي. المعايير المنطقية معايير لازمة ومشتركة في جميع الهيكليات، أما معايير فلسفة الفقه فهي ترجيحية صرّح بها الفقهاء، والمعايير الفقهية ترجيحية مأخوذة من داخل علم الفقه. وبعد بيان أنواع معايير الهيكلية عمدنا في هذا البحث إلى دراسة ٢٤ معياراً وتقييمها، وهي التالية:

معايير منطقية: الجامعية والمانعية، الأساس الواحد، تباين الأقسام، الانسجام، توفر الهدف، سدّ الحاجة. معايير فلسفة الفقه: قصد القرية، الاتصاف بالأخوية والديوية، المطلوبة الذاتية، الغرض من التشريع، دفع المفسدة وجلب المنفعة، حفظ مقاصد الشريعة، العلاقات الإنسانية، المراحل الطبيعية للحياة، حركة القوى النفسانية نحو الكمال، الاحتياجات البشرية، الحقانية. معايير فقهية: سنخ فعل المكلف، سنخ الموضوع، سنخ الحكم، أصناف المكلفين، أحوال المكلف، آثار فعل المكلف ولوازمه. يمكن تقييم الهيكليات الفقهية على أساس مؤشرات مختلفة، والمؤشرات التالية يمكن أن تكون معايير مناسبة في هذا المجال.

قمنا في هذا البحث معتمدين أسلوب الاستقراء بدراسة الكتب الفقهية وغير الفقهية كالمنطق، واستقصينا معايير الهيكلية، كما اكتشفنا المعايير الأخرى التي يمكن أو يرجح أو يلزم اعتبارها في الهيكلية، ثمّ قمنا باستخلاص المؤشرات من المعايير.

الكلمات المفتاحية: المعايير الهيكلية، معايير هيكلية الفقه، مؤشرات الهيكلية، هيكلية الفقه، فلسفة الفقه.

١. تاريخ الإسلام: ١٤٤٠/٠٢/٢٥هـ؛ تاريخ القبول: ١٤٤٠/٠٨/٢٦هـ

٢. الأستاذ المساعد في المعهد للعلوم والثقافة الإسلامية بقم - البريد الإلكتروني: razieshkevari@gmail.com

الحكم الفقهي لردّ السلام في العلاقات الكلامية غير الشفاهية الحديثة والقديمة^١

مصطفى همداني^٢

الملخص

ردّ السلام كما هو معروف واجب في التواصل التقليدي الشفاهي؛ ولكن لهذا الحكم تعقيده الخاص عندما يتعلق الأمر بالتواصل غير الشفاهي، ويستكشف بحثنا هذا الموضوع في أنواع التواصل التقليدي غير الشفاهي والحديث (وفقاً لنوع التواصل الحديث والتقليدي)، وبالنظر إلى تقسيم أنواع التواصل وانطلاقاً من مكانة الأدلة الفقهية يحاول البحث الاستعانة بتحليل أنواع التواصل ومبنى كلّ واحد منها ليقوم عبر موازنتها بآية «التحية» وروايات ردّ السلام وبالاستعانة بالأفكار الفقهية لعلماء السلف باستنباط أحكام أنواع التواصل غير الشفاهي ولاسيما الصور الحديثة منها.

ملخص

١٦٧

وأظهرت نتائج البحث أنّ ردّ السلام واجب بالنسبة لحالات التواصل غير الشفاهي بين الأفراد؛ سواء التقليدية منها كالمراسلة الورقية أو الحديثة كالبريد الإلكتروني والرسائل الفردية.

أمّا في وسائل التواصل الاجتماعي (الإذاعة والتلفزيون) فإنّ ردّ السلام غير واجب حتى في حالة البث الحي، وفي حالات التواصل الاجتماعي يختلف الحكم حسب نوع التواصل وأرضيته.

الكلمات المفتاحية: التواصل، التواصل الشفاهي، التواصل غير الشفاهي، فقه التواصل، فقه التواصّل، فقه السلام والتحية.

١. تاريخ الإسلام: ١٤٣٩/٠٦/٠١هـ: تاريخ القبول: ٢٦ / ٠٨ / ١٤٤٠هـ.

٢. خريج بحث الخارج في الفقه الفلسفة الإسلامية وأستاذ الدراسات العليا في حوزة قم العلمية؛ البريد الإلكتروني:

ma13577ma@gmail.com

دراسة في حكم نظر المرأة إلى الرجل في الخطبة^١

السيد أبو الفضل موسويان^٢
علي أصغر حديدي^٣

الملخص

من أحكام الشرع الإسلامي حرمة النظر إلى غير المحرم، وهو حكم متفق عليه بين الفقهاء، وقد استثنيت بعض الحالات من هذا الحكم؛ ومنها نظر الرجل إلى المرأة إذا ما أراد خطبتها.

وذهب فقهاء الإمامية إلى عدم جريان الحكم المذكور في الحالة المعاكسة، أي في نظر المرأة إلى الرجل حين الخطبة، ورأوا التمسك بأدلة التحريم بسبب فقدان الدليل الكافي؛ فقالوا بحرمة نظر المرأة إلى الرجل حين الخطبة.

وسوف ثبت في هذا البحث معتمدين المنهج الوصفي التحليلي أنه يوجد أدلة كافية على جواز النظر للمرأة أيضاً، وإشكالات الفقهاء المؤدية إلى نفي جواز النظر في حالة المرأة قاصرة وقابلة للنقد، ويبدو أن أدلة الجواز سارية على حالة المرأة أيضاً. أما أدلة جواز النظر فهي عبارة عن الروايات التي تشير إلى ارتفاع الثمن، والوصول إلى اتفاق أكثر عبر النظر، وسوف ثبت في هذا البحث أن المسألتين المذكورتين آنفاً

بحوثٌ فقهيةٌ واصليةٌ

السنة الخامسة

الرقم المسلسل السابع عشر

شتاء ١٣٩٨ شمسي

١٦٨

١. تاريخ الإسلام: ١١/١١/١٤٣٩هـ؛ تاريخ القبول: ٠٧/ ١٠/ ١٤٤٠هـ (مستل من رسالته الدكتوراه)

٢. الأستاذ المساعد في لجنة الفقه ومباني الحقوق الإسلامية بجامعة مفيد في قم - البريد الإلكتروني: moosavian@mofidu.ac.ir

٣. طالب في المرحلة الدكتوراه في فرع الفقه ومباني الحقوق الإسلامية بجامعة مفيد في قم - البريد الإلكتروني: dr.hadidi@chmail.ir

لا تختصان بالرجال بل تجريان في حالة نظر المرأة إلى الرجل، يضاف إلى الروايات السابقة الأدلة التي تقرر حقوقا وواجبات متماثلة لكل من الرجل والمرأة؛ كآلية الكريمة ٢٢٨ من سورة البقرة، والتي يمكن أن نستدل منها على مسألة جواز نظر المرأة في الخطبة، كما يمكن الاستفادة في بحثنا من قاعدة نفي الضرر، أما فيما يتعلق بدليل الضرورة فإنه يمكننا أن نتجاوز حكم الحرمة عند إثبات مقدمته الصغرى عرفا، ومن الواضح أنه في هذا الدليل لا يمكن القول بالجواز بأكثر من مقدار الضرورة.

الكلمات المفتاحية: نظر المرأة، نظر الرجل، الخطبة، أعلى الثمن، أدلة حرمة النظر، أدلة جواز النظر.

بحث في الرأي الجديد لآية الله الخوئي عليه السلام

في الضمان النسبي للخمس^١

محمد رضا كاظمي كلوردي^٢
سيد محمد وحيد طبسي حائري^٣

الملخص

الخمس أحد الواجبات المالية في الإسلام، وهو مضافا إلى الجانب العبادي يساهم مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية للمجتمع وفي الحد من الفقر. وهناك مسائل كثيرة في باب الخمس، ومنها انخفاض مقداره بعد الزيادة الأولية، وفي حكم هذه المسائل نظريتان أساس، نظرية مشهور الفقهاء، والثانية نظرية آية الله الخوئي؛ القائل بالضمان النسبي للخمس، ولرأيه المختلف هذا آثار مهمة. يهدف هذا البحث إلى دراسة كل من النظريتين وفق المنهج الوصفي التحليلي وعلى أساس الأسلوب الرائج بين الفقهاء، وتحليل أدلتهم. وقد توصل الباحث إلى أنّ نظرية السيد الخوئي عليه السلام هي الأقرب للصواب، وعليه كانت نتيجة هذا البحث والتمحيص في المسألة هي الضمان النسبي للخمس.

الكلمات المفتاحية: الخمس، الضمان النسبي، أرباح المكاسب، اختلاف الثمن، آية الله الخوئي عليه السلام.

بحوث فقهيّة واصلية
السنة الخامسة
الرقم المسلسل السابع عشر
شتاء ١٣٩٨ شمسي
١٧٠

١. تاريخ الإسلام: ٢٤ / ٠٤ / ١٤٤٠هـ: تاريخ القبول: ٢٦ / ٠٨ / ١٤٤٠هـ

٢. أستاذ السطوح العالية في حوزة مشهد العلمية وطالب الدكتوراه في الفقه والمباني الحقوق الإسلامية بجامعة آزاد الإسلامية في مشهد - البريد الإلكتروني: v.tabasi@yahoo.com

٣. أستاذ السطوح العالية في حوزة مشهد العلمية والأستاذ المساعد في الفقه والمباني الحقوق الإسلامية بجامعة آزاد الإسلامية في مشهد - البريد الإلكتروني: k.h.p198654@gmail.com

المضافات المحرمة في المواد الغذائية وقاعدة الاستهلاك^١

السيد محمود طباطبائي^٢

أيوب أكرمي^٣

محمد جواد عنایتي راد^٤

الملخص

مع الارتفاع الكبير في عدد سكان العالم اليوم والتطور الهائل في التكنولوجيا خرج إنتاج المواد الغذائية من الوضع التقليدي وبات يتم بشكل صناعي وواسع. تقوم شركات إنتاج المواد الغذائية إلى جانب إنتاج المحصول النهائي بإنتاج مضافات غذائية كالملونات، والمواد الحافظة، والدهون... تحت عنوان (e-number) وبعض هذه المضافات تؤخذ من الحيوانات المحرمة الأكل كالخنزير أو من أجزاء الحيوانات غير المذكاة... والتي لا يجوز استهلاكها وفقا لأحكام الشرع الإسلامي، ويوجد في الفقه قضايا تحمل إمكانية الاستفادة منها كقواعد تساهم في حل الإشكالات الحاصلة في هذا المجال، ومن هذه القضايا مسألة «الاستهلاك» ويعني الانعدام العرفي لشيء مضاف في مزيج ما، بحيث لا يبقى اسم هذه المادة المضافة صادقاً عليها بعد المزج أو الإضافة.

ملخص

١٧١

نحاول في هذا البحث استعراض مختلف موارد استخدام مفهوم «الاستهلاك» في الفقه ووضعها في جملة القواعد الفقهية المحدثة، مع دعمها وإحكام الاستدلال بها عبر الاستناد الفقهي على بعض الروايات.

الكلمات المفتاحية: القاعدة الفقهية، الاستهلاك، الطعام الحرام، الطعام الحلال.

١. تاريخ الإسلام: ١٤٣٩/١٢/١١هـ؛ تاريخ القبول: ٢٦ / ٠٨ / ١٤٤٠هـ.

٢. الأستاذ المساعد بلجنة المعارف الإسلامية في جامعة الفردوسي، مشهد - البريد الإلكتروني: tabanet@um.ac.ir

٣. الأستاذ المساعد بلجنة المعارف الإسلامية في جامعة الفردوسي، مشهد - البريد الإلكتروني: akrami-a@um.ac.ir

٤. الأستاذ المساعد بلجنة المعارف الإسلامية في جامعة الفردوسي، مشهد - البريد الإلكتروني: enayati-m@um.ac.ir